الاقتصاد المعرفي وأثره في استراتيجية التنمية الشاملة: دراسة تحليلية

م.غيداء صادق سلمان الاسود
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة
قسم الاقتصاد

أ.م.د. أحمد محمد جاسم العكيدي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الفلوجة
قسم الاقتصاد

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.23

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

يمثل اقتصاد المعرفة نتيجة متحصلة عن التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف أنواعها، سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات والدول، فهو يمتاز بأنه اقتصاد وفره لاعتماده على المعلومات كمورد بدلاً من الموارد الطبيعية، وكذلك بقدرته على تعميم وانتشار المنافع المترتبة عن استخدامه، وبالتالي فهو يمثل حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً ملحاً للخروج من الأزمة التي تسببت بها مضامين التنمية غير المتوازنة، والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على نواحي عديدة من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تعد المعرفة القوة الدافعة للنمو والإنتاج والتقدم والرخاء وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناغمة مع التراكم المعرفي والتطور والابداع التكنولوجي تعد أداة وليست مجرد مطلباً لها، فالتغيير التقني يمكن أن يحقق معدلات متسارعة من تطور التنمية البشرية من خلال تحسين الصحة والغذاء والمعرفة واتاحة فرص الاتصال والمشاركة ودعم معدلات النمو الاقتصادي بفضل استغلال الموارد البشرية والمادية والطبيعية المتاحة باستخدام التقنية الحديثة والتي ترتبط اليوم في الحقلين (الاقتصادي والاجتماعي). كما يعد اقتصاد المعرفة قاعدة ارتكازية للتنمية البشرية كمسار لتحقيق التنمية الشاملة، كونه وسيلة لتوسيع خيارات البشر وتنمية قدراتهم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، رأس المال المعرفي، التنمية البشرية، التنمية الشاملة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص – ج1) أيلول / 2021
الصفحات: 399-410

The knowledge economy and its impact on the comprehensive development strategy: An analytical study

Abstract

The knowledge economy is the result of the enormous accumulation of knowledge gained from the use of information and communication technology of all kinds, whether for individuals, organizations and states. It represents the cornerstone of achieving sustainable development, which has become an urgent requirement to get out of the crisis caused by the contents of unbalanced development, which affected directly and indirectly many aspects of economic, social and political life. Knowledge is the driving force for growth, production, progress and prosperity, and economic and social development. Harmonious with the accumulation of knowledge, development and technological innovation is a tool and not just a requirement for it. Technical change can achieve accelerated rates of human development by improving health, food and knowledge, providing opportunities for communication and participation, and supporting economic growth rates thanks to the exploitation of human, material and natural resources available using modern technology. Today the two fields are linked (Economic and social). The knowledge economy is also a focal point for sustainable development as a path to achieving comprehensive development, being a means of expanding human choices and developing their capabilities.

Key Words: knowledge economy, knowledge capital, comprehensive development.

المقدمة:

تزامناً مع التطورات العالمية الجديدة وما يندرج في ظلها من تنامي لظاهرة العولمة ونمو وسائل الإنتاج، أصبحت غالبية الدول النامية لاسيما العربية منها في مطلع الألفية الثالثة أمام موجبات عديدة يشكل اقتصاد المعرفة أحد أهم هذه الموجبات التي تفتقدها هياكلها الإنتاجية، فهو يمثل التحدي الذي يقود اقتصادات تلك الدول نحو مزيد من التنمية المستدامة والاقتصادية من خلال تاثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقوم على الصناعة الذكية بما يجعلها تتنافس فيما بينها. ومثلما أفرزت التكنولوجيا الصناعية مجتمعاً مغايراً لمجتمع الزراعة، كذلك أفرزت تكنولوجيا المعلومات مجتمعاً مغايراً لمجتمع الصناعة، وهو مجتمع المعرفة إذ عدت المعرفة فيه مورداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحركاً رئيساً للاقتصاد الحديث.

ويمثل اقتصاد المعرفة نتيجة متحصلة عن التراكم الهائل للمعارف المكتسبة من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف أنواعها، سواء بالنسبة للأفراد أو المنظمات والدول، فهو يمتاز بأنه اقتصاد وفره لاعتماده على المعلومات كمورد بدلاً من الموارد الطبيعية، وكذلك بقدرته على تعميم وانتشار المنافع المترتبة عن استخدامه، وبالتالي فهو يمثل حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً ملحاً للخروج من الأزمة التي تسببت بها مضامين التنمية غير المتوازنة، والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على نواحي عديدة من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إذ تعد المعرفة القوة الدافعة للنمو والإنتاج والتقدم والرخاء وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناغمة مع التراكم المعرفي والتطور وكوسيلة لفض النزاع القائم حول حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. وبما أن الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية لم تعد كفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، أصبح من الواجب استهداف العقل البشري لتغيير سلوكياته وتوجيهها نحو حماية البيئة وتحقيق الرفاهية للأفراد والمجتمع، وعليه يستهدف المجتمع الدولي الاستفادة من المزايا التي يقدمها اقتصاد المعرفة من خلال امتلاكه لوسائل المعرفة بشكل أكثر توجيهاً واستثمارها بكافة أبعادها العلمية الدقيقة والاستخدام المكثف للمهارات وأدوات المعرفة الفنية والابتكارية والتقانة (التكنولوجيا) المتطورة في معالجة الاختلالات التي نشأت عن الثورة الصناعية من تلوث وهدر في الموارد الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية وغيرها من التحديات التي أصبحت تهدد حياة البشر بصورة عامة.

كما إن تزامن المعرفة إلى جانب قطاع الزراعة والصناعة متمثلاً بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير والتعليم والمراكز البحثية وبراءات الاختراع تدفع باتجاه المزيد من الإنتاج والعمل والابداع مما يحقق في النهاية تنمية اقتصادية شاملة تكرس الحق في حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع وعلى مر العصور.

وعليه يمكننا القول إن دوافع رصد وتبني موضوع اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، جاء نتيجة لقناعة غير خافية مفادها إن قاطرة أي نهضة تنموية لأي بلد لابد أن تبدأ من البشر بوصفهم الوسيلة والغاية.

1. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في إن سباق التسلح المعرفي والتكنولوجي بين مختلف دول العالم، خلق فجوة معرفية لا يمكن تحديدها بين كلاً من الدول المتقدمة وحتى السائرة في سبيل النمو الاقتصادي

من جهة وبين البلدان النامية من جهة أخرى نتيجة لسيطرة تلك الدول على مسار التحديات والتغيرات في هيكل البناء التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي التي يمتاز بها الاقتصاد المعرفي، بحيث أصبح الدعم المعرفي لتلك الاقتصادات النامية، ضرورة علمية اقتصادية لا غنى عنها وتؤدي لتعجيل أسس التنمية الشاملة وخلق مصادر للتنويع الاقتصادي، وهذا ما عجزت عن تحقيقه البلدان النامية والعراق واحد منها.

2. أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث حول الإجابة على الأسئلة الآتية:

أ. ما أهمية الإحاطة بماهية الاقتصاد المعرفي وما ضرورة الاندماج فيه الذي مازال يواجه تناقضات وأشكاليات متباينة حسب الدول؟

ب. ما هو دور الاقتصاد المعرفي في تحجيم الفجوة المعرفية بين البلدان المتطورة وبين البلدان النامية؟

ت. ما هو دور الاستثمار في رأس المال المعرفي في تحقيق التنمية الشاملة وما هي سبل قياسه؟

3. فرضية البحث:

ترتب على واقع الانقسامات الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول العربية، واستنزاف الموارد المحلية وتوجيهها في غير وجهتها الصحيحة، وضعف التراكم المعرفي إلى خلق اقتصادات غير متوازنة، عجزت عن المساهمة الجادة في إنتاج المعرفة وتوظيفها بمجالات التنمية الاقتصادية عموماً، وترحيل تلك الاقتصادات إلى مصاف اقتصاد المعرفة والاستفادة من دوره في تحقيق التنمية الشاملة خصوصاً.

4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على إجابة الأسئلة الآتية:

أ. ن تحديد مفهوم الاقتصاد المعرفي، ومعرفة فيما إذا كان يمثل بيئة عامة تشهدها جميع الدول؟ أم إنه مفهوم عام لا يمكن الاندماج فيه إلا بشروط محددة.

ب. هل يمكن لاقتصاد المعرفة أن يحقق دوراً تنموياً يؤثر بشكل فعال في اقتصادات البلدان النامية؟

ت. الوقوف على مؤشرات الاقتصاد المعرفي وهل بإمكانه دعم التنمية الشاملة بإتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع لتنمية قدراتهم وتنويع مصادر دخلهم؟

ث. هل هناك أهمية للمعرفة بعدّها عنصراً أساسياً لتحقيق التحول الكبير نحو اقتصاد المعرفة، وهل لهذا الاقتصاد دور فعال للاستثمار في الموجودات الفكرية والمعرفية غير الملموسة، الأمر الذي يحقق تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على التنمية البشرية والشاملة؟

أولاً: الاقتصاد المعرفي... المفهوم والدلالات

يمكن أن نبين إن مفهوم الاقتصاد المعرفي هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل. ويوفر الاقتصاد المعرفي أو الرقمي أو التكنولوجي إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين، مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من

العمليات المتناسبة، مترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ والمراقبة (خبراء تكنولوجيا المعلومات العراقيين، 2017: 2)، ويتطلب الاقتصاد المعرفي تمكين ثقافة الإبداع في بيئة العمل، ويشمل تغيير المكونات الأساسية للعمل، ابتداءً من البنية التحتية ونماذج التشغيل وانتهاء بتسويق الخدمات والمنتجات.

1. أهدافه:

أ. تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية.
ب. اعتماد تكنولوجيات جديدة في الخدمات الإلكترونية، بالتركيز على الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية.
ت. التوصل إلى رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، وبناء قدرات بشرية لتنفيذها.
ث. وضع وتنفيذ سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
ج. بناء الثقة في البنية الأساسية للتكنولوجيا وتعزيز دورها خدمة للأداء الاقتصادي.

2. أركانه:

أ. ديمومة الارتباط بين طموحات الإدارة والموظفين والمستخدمين Staff & Customer Engagemen.
ب. بناء استراتيجية الأعمال الرقمية Digital Business Strategy.
ت. اعتماد مناهج دراسية مبنية على أساس التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات.
ث. بناء قدرات بشرية وتدريبها على استخدام تكنولوجيا المعلومات.
* البيانات والتحليل Data & Analytics.
* التقنية Technology.
* ثقافة الإبداع Culture of Innovation (ستيوارت توماس، 2004: 14].

3. مميزاته:

أ. تغيير أساليب العمل التقليدية والارتقاء بأساليب التفكير المبدع.
ب. إجراء تغييرات جذرية في واقع الخدمات المقدمة للأفراد في مجالات الصحة والتعليم والسلامة والأمن المجتمعي وتطوير تجاربهم وانتاجيتهم الفكرية.
ت. تحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق وتقليص الإجراءات الروتينية، وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة.
ث. إعادة تشكيل الطريقة التي يعيش ويعمل ويفكر ويتفاعل ويتواصل بها الإنسان، مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العملية.
ج. توفير إستراتيجية لخلق قيمة تنافسية أعلى، وفرق عمل متطورة، واستدامة ثقافة الإبداع.
ح. تمكين الابتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج الهادفة والمضي نحو النجاح.
خ. الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

ومن المتوقع بنهاية عام 2021، أن يكون حجم سوق إنترنت الأشياء أكبر من سوق الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسب والأجهزة اللوحية مجتمعين بمقدار الضعفين، إذ ستصل عدد أجهزة إنترنت الأشياء إلى (35) مليار جهاز متصل بالإنترنت. وسيكون لأتمتة المنازل وأنظمة المنازل

الذكية أكبر سوق لإنترنت الأشياء في قطاع المستهلكين بنهاية 2021، بينما ستشكل أنظمة البنية التحتية أهم مجالات أنترنت الأشياء بالنسبة للقطاع الحكومي، وستظل الشركات وقطاع الأعمال أكثر المنفقين على إنترنت الأشياء.

وتشير تقديرات الصناعة إلى أنه من المتوقع نمو الإنفاق على إنترنت الأشياء ليصل إلى (267) مليار دولار عام 2021 بمعدل نمو مركب (20%) خلال الفترة 2015-2020. وبنهاية عام 2021، سيكون (50%) من الإنفاق في مجال إنترنت الأشياء مدفوعاً بالصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية. فيما يتوقع أن يبلغ الأثر الاقتصادي الإجمالي للصناعة (6.2) تريليون دولار بحلول عام 202.

ثانياً: رأس المال المعرفي:

إن مفهوم رأس المال المعرفي Intellectual Captial يعد من المفاهيم الحديثة غير الواضحة المعالم، فهو يتمحور حول الأصول المعرفية (الأصول المعنوية) ويتضمن مكونات عديدة مثل (الملكية الذهنية، براءات الاختراع، حقوق الطبع والنشر، قواعد البيانات، رأس المال البشري، الذكاء، المعرفة، العملاء، القيمة)، غير إن التعريف الأكثر موضوعية لرأس المال المعرفي هو (أنه كافة الموجودات المعرفية التي لها القدرة على تحويل التقنية من البحث إلى التصنيع بنجاح تام وتعد المؤشر الأساس لنجاح المنظمة المحلية والدولية) (الحلالمة، 2009: 14). ويمكن أن نعرفه بأنه (الثروة المعرفية المخزونة في عقول الأشخاص المبدعين ويمكن أن توظف حسب متطلبات الحاجة وإما أن تكون حركية فاعلة أو ساكنة مبتكرة تنتظر من يوظفها بنجاح في تحقيق التنمية الشاملة) ويمكن أن نجسد هذا المفهوم من خلال الشكل الآتي:

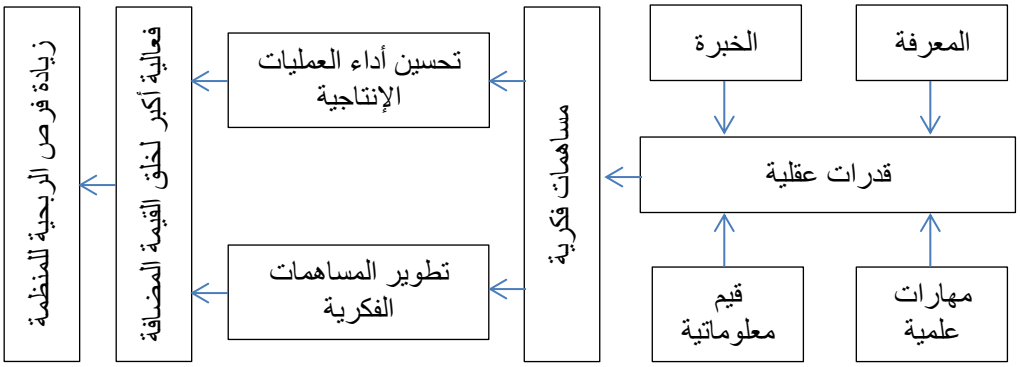

الشكل (1) مفهوم رأس المال المعرفي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

1. أهميته:

يزخر رأس المال المعرفي بالعديد من المزايا والفوائد يمكن ايجازها على النحو الآتي:

أ. يبني رأس المال المعرفي العديد من المعارف وزيادة كفاءة استخدام التطبيقات المعرفية وإنتاجية أعلى ويساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة (شوقي وزوبي، 2011: 14).

ب. يمثل رأس المال الفكري أكثر الموجودات قيمة في القرن الواحد والعشرين وخاصة في ظل اقتصاد المعرفة، فهو يمثل قوة علمية لديها القدرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شئ حديث ضمن أعمال المؤسسة.
ت. يؤمن رأس المال المعرفي الموقع التنافسي للمؤسسة من خلال قدرته على خلق القيمة المضافة.
ث. يضمن رأس المال المعرفي حماية المنتجات والخدمات المتحققة نتيجة للابتكارات الجديدة وفرض القيود أمام دخول منافسين جدد.
ج. يمثل رأس المال المعرفي العنصر الرئيس لمفاهيم البيع والشراء فهو بمثابة المادة الأولية (المدخلات) فهو يكمن في عقول وأذهان العاملين في المؤسسة.
ح. يعد رأس المال الفكري السلاح الأساس للشركات في عالم اليوم، لأن الموجودات الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن بقاء واستمرارية البشر (حسين عجلان، 2019: 74).

2. صفاته:

أ. رأس مال غير ملموس.
ب. من الصعوبة قياسه بدقة.
ت. سريع الزوال والفقدان.
ث. يتزايد بالاستخدام.
ج. يمكن الاستفادة منه في مراحل وعمليات مختلفة في الوقت نفسه.
ح. يتجسد في أشخاص لديهم الاستعداد لحمله.
خ. له تأثير كبير على المنظمة.

ثالثاً: الاستثمار برأس المال المعرفي:

تتمثل الموارد المعرفية في ثقافة الشركة والمعرفة التكنلوجية والعلامات التجارية وبراءات الإختراع والمعارف العملية التي يتقاسمها العاملون، وكذلك التعليم المتراكم والخبرة (للعمليات والتصاميم)، أي إن الموارد المعرفية هي قدرات الشركة التنظيمية لتلبية متطلبات السوق من خلال (نظم معلومات، حقوق نشر وتأليف، براءات إختراع) الموجودات الفكرية الهيكلية، غير إنه يمكن أن نجد أن تكوين رأس المال المعرفي في الشركة هو نتاج عمليات متتابعة ومعقدة تحتاج إلى استثمار، ولهذا فإن الاستثمار يحتاج لجهود كبيرة وأوجه إنفاق لفترة زمنية طويلة لتكوينها في الموارد المعرفية، وهذا يعني الأسلوب أو الآلية التي يمكن أن تخصص بها الشركة مبلغ معين بغية تكوين جهازها المعرفي بشكل علمي وسليم بما يساهم في تحقيق أهدافها، كما إنه بتوفر مقومات استثمار هذه الموارد التي لا تكمن في وجود موارد معرفية وإنما تتمثل في الجوانب التنظيمية ووجود المستفيد الواعي الذي يدرك أهمية هذه الموارد ويعرف بدقة مبررات الاستثمار في الموارد المعرفية وكيفية استخدامها والهدف من الاستخدام وخاصة في رأس المال المعرفي فهو مشروعاً اقتصادياً استثمارياً تسعى الشركة منه تحقيق نوعين من الأهداف الأولى أهداف مادية متمثلة بالوفورات التي يحققها المورد المعرفي جراء انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتج، فضلاً عن الأهداف غير المادية المتمثلة بتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وتتجسد أهمية الاستثمار في هذا المورد من خلال الجوانب الآتية:

1. يقوي الاستثمار في الموارد المعرفية وبخاصة رأس المال المعرفي مستوى أداء الشركات ، وخاصة تلك التي تتمتع بمركز استراتيجي قوي على عكس الشركات ذات المركز الاستراتيجي الضعيف.
2. تعد زيادة الاستثمار في رأس المال المعرفي مؤشر مهم لقياس ربحية الشركة ويساهم بشكل فاعل في تحقيق العوائد المالية العالية للشركات الإنتاجية.
3. الاستثمار في أحد تطبيقات رأس المال المعرفي يحتم على منظمات الأعمال أن تعرف مجالات الاستثمار الملائمة لها من خلال تحديد الحدين الأعلى والأدنى من المبالغ التي تخصص لغرض الاستثمار.
4. يساهم الاستثمار في رأس المال المعرفي على تشجيع الإبداع والابتكار، إذ توصلت إحدى الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية طردية بين الاستثمار في رأس المال المعرفي وبين الابداع والابتكار من قبل الأفراد العاملين في المؤسسات الاقتصادية.
5. الاستثمار المعرفي يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال تخفيضه لكلف العمل الإداري بنسب عالية. ونستطيع أن نوجز أوجه الاستثمار أو الإنفاق على رأس المال المعرفي وانعكاسه على الشركة من خلال النموذج الآتي:

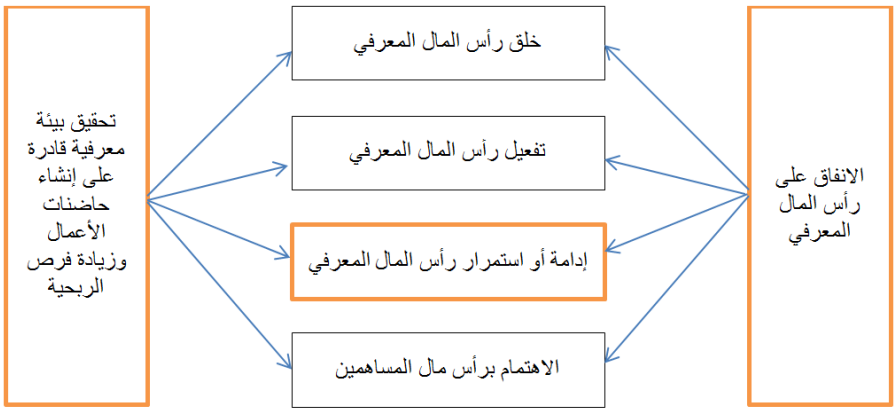

الشكل (2) الاستثمار أو الإنفاق على رأس المال المعرفي وانعكاسه على الشركة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

من الشكل أعلاه يتضح أن تعظيم الاستثمار في الموجودات الفكرية والمعرفية وتحويل معارفها إلى ممارسات وافعال قد يساعد على تحقيق بيئة معرفية تمهد لإنشاء حاضنات الأعمال (حدائق المعرفةKnowledge Gardens)، إذ أن بقاء رأس المال المعرفي مبعثراً وغير مستثمراً (كالذهب غير المستخرج)، لأن تعزيز القدرات العقلية التي تخلق القيمة المضافة يتأتى من الاستثمار الفاعل للموجودات الفكرية، وإخراج المعرفة الساكنة والكامنة في العقول وتحريكها ونشرها بغية الاستفادة منها وبالتالي تضييق الفجوة بين المعرفة والتنفيذ (العنزي وصالح، 2009: 54).

رابعاً: قياس كفاءة الاستثمار في رأس المال المعرفي:

لابد للمطلعين على العلاقات التبادلية من فهم الاحتياجات المنظمة للتغذية العكسية ولا تعد المعرفة (Knowledge) استثناء من ذلك، إذ يفترض أن تقوم المؤسسة من رسم اتجاهات التغذية

العكسية وكيفية انتفاع الأنظمة من المعرفة الموظفة أو المستثمرة فيها، ويعتقد بعض المفكرين في مجال اقتصاديات المعرفة أن مشروعات المعرفة تمثل فرص للاستثمارات الجديدة والأنشطة المولدة للأرباح في الشركات الإنتاجية، ولكن هذه الموجودات المعرفية أو ما يسمى بالأصول غير الملموسة لها قيمة حقيقية ولكن المشكلة تكمن في صعوبة تحديد هذه القيمة، فلازالت الشركات في إطار التزامها الدقيق بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمؤشرات المالية المعتمدة فيها لا تأخذ بالأصول غير الملموسة (براءات الإختراع، وحقوق النشر، وشهرة المحل) إلا في أضيق الحدود.

وفي هذا المجال، حاول الباحث كارل آرك Karl Erik الذي يعد أول من تحدث عن رأس المال المعرفي وقياس كفاءة الاستثمار فيه وهو أول من حدد الاحتياجات لقياس رأس المال البشري والتطبيقات المحاسبية الضرورية لقياس الأصول غير الملموسة فاصدر تقرير سنوي حدد فيه أساليب قياس الاستثمار في رأس المال المعرفي وطور نموذجاً لإدارة رأس المال المعرفي من خلال ما يأتي:

1. استخدام المعايير غير المالية لقياس رأس المال المعرفي:

من المؤكد عند قياس كفاءة الاستثمار وأوجه الانفاق في رأس المال المعرفي لا يوجد اختلاف بين المعاييرالمالية والمعايير غير المالية، إذ كلاهما يحمل عنصر عدم التأكد أو اللايقين (Uncertainly) وكلاهما يعتمد على المشاهدة، ومع ذلك هناك العديد من الأسباب التي تشير إلى إن المعايير المالية تبدو أقرب إلى الموضوعية (العربية، 2004: 52).

وفي الحقيقة يشير الواقع العملي، إلى أن الكثير من الشركات تقيس الموجودات المعرفية (الأصول غير الملموسة) وتستخدم مؤشرات غير مالية لقياس الكفاءة الاستثمارية والتشغيلية لهذه الموجودات ولا يزال عنصري الأصول غير الملموسة وهما (الهيكل الخارجي، والهيكل الداخلي) غير محددين بصورة تنظيمية في جميع الشركات وتكمن المشكلة في الأشياء المطلوب قياسها وصعوبة تفسير النتائج وليس في تصميم مقاييس الأصول غير الملموسة (رأس المال المعرفي) مثل برامج الأبحاث والتطوير لاتستطيع الشركة أن تسجل قيمة هذه الأبحاث والبرامج كأصول في الميزانية، لذلك يظهر الاستثمار كتدفقات نقدية سالبة وكعنصر تكلفة تحقيق المنافع للشركة وتحقيق الأرباح بالأجل الطويل من خلال التضحية بالتدفقات النقدية في الأجل القصير. كما إن الاتفاق على البحث والتطوير يولد القيمة، ومن المفروض أن يسجل هذا الانفاق كاستثمار على الرغم من أن القيمة الاقتصادية غير مؤكدة، وإن التدفقات النقدية المنفقة للحصول على المعارف لا تمثل دائماً أصولاً غير ملموسة، إذ تعد تكاليف التعليم والتدريب استثمارات ولكن ينبغي تحديد القيمة التي تخلقها هذه الاستثمارات لأنه عندما يدفع الأفراد للحصول على خدمة التعليم الخاصة بهم فهم بذلك يستثمرون في رأس المال البشري ولكن عندما تدفع الشركة هذه الأموال لتعليم الموظفين فإن الصلة أو الرابط بين الجهة التي تدفع الأموال والأصل غير موجودة، لأن الشركة تدفع على أصل سوف لن تملكه.

2. مدخل الربحية التجارية كمعيار لقياس كفاءة الاستثمار في رأس المال المعرفي:

ويستند هذا المدخل على الربح الصافي بعد خصم التكاليف وأهم المعايير المستخدمة في مجال الربحية التجارية هو معيار العائد البسيط ومعيار فترة الاسترداد ومعيار نقطة التعادل ومعيار القيمة الحالية الصافية للعائد ومعيار العائد السنوي المخصوم، وفيما يأتي فكرة موجزة عن كل معيار

من هذه المعايير والآلية المستخدمة في تقويم الاستثمار المعرفي على مستوى المنشأة الاقتصادية (العربية، 2004: 52).

خامساً: دور الاستثمار بالموجود المعرفي في تكوين استراتيجية التنمية الشاملة:

مما تقدم يتبين لنا أن البيئة الرقمية ومجتمع المعلومات لا يقوم بدون موارد بشرية واعية ومدركة لأهمية التطورات العلمية وجدوى تبنيها في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية والنشاطات الإنتاجية، ويتطلب الأمر كذلك إلى إدارات مرنة وذات جرأة وكفاءة عالية ومهارات مختلفة في استخدام تكنولوجيا المعلومات. وإن مفهوم التنمية المستدامة في البيئة الرقمية وتحديد متطلباتها والعناصر الأساسية التي تمكنها من استخدام واستثمار تكنولوجيا المعلومات، وكذلك صياغة نموذج لتنمية الموارد البشرية في البيئة الرقمية، مع بناء استراتيجية عمل لتنفيذ عملية التنمية ولذا لابد لنا من دراسة وتحليل عناصر تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية والمتمثلة في تنمية التعلم وخلق بيئة التعليم، كذلك معايير كفاءة الأداء والجودة الشاملة وفق سياسات معتمدة على مبادئ وأسس معترف بها محلياً وعالمياً، فضلاً عن القيمة المضافة والقيمة السوقية المتمثلة بالمعرفة المكتسبة التي تنعكس على إنتاجية الأفراد وأدائهم، كذلك رضا الزبون الداخلي والخارجي والتي يمكن أن نبين أثرهما على أكثر شبكات العالم شهرة (على مستوى الاتصالات) وكما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (1) القيمة السوقية لبعض شركات التقنية وانتاج المعرفة لعام 2019

الشركة	القيمة السوقية (مليار دولار)
أمازون	798
مايكروسوفت	788
آبل	785
آلفابيت	778
فيسبوك	473

Source: http://www.nasdaq.com.

ويمكننا أن نلاحظ من الجدول أعلاه حجم القيمة السوقية المتحققة لتلك الشركات خلال عام واحد وحجم العوائد المادية المتحققة لبلدان تلك الشركات من جهة والشركات العالمية التي تتعامل معها، كما يمكننا أن نتوقع حجم العوائد اللاملموسة المتحققة لبلدان تلك الشركات أيضاً.

لذا لا يمكن أن نعزل أثر الاقتصاد المعرفي القائم على مختلف المعارف المتطورة وسبل الأداء المتميز والمعتمد على الاختراعات والابتكارات الحديثة والمتلاحقة عن مبادئ وأهداف التنمية المستدامة التي تلهث غالبية الدول لتحقيقها بما فيها وأولها البلدان النامية لتقلص من خلالها الفجوة المعرفية أو فجوة التخلف التي طالما ناضلت تلك الدول للقضاء عليها.

الاستنتاجات:

1. تعد المعرفة مورد استراتيجي ينبغي العمل على تسييرها وإنتاجها واستخدامها في كافة النشاطات الإنتاجية سواء الملموسة منها أو غير الملموسة.

2. يمثل اقتصاد المعرفة تكامل المعرفة ورأس المال الفكري بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، فقد فتحت هذه التقنيات أبواب جديدة لإنتشار المعرفة وفوائد مكنت كثير من الدول الطامحة إلى التقدم من العمل وبالتالي تقليص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة الأخرى.
3. إن الإهتمام بالتقدم و التنمية في عصرنا الراهن يحتم ضرورة تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجددة على الدوام، وتعميق الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على أكمل وجه ممكن، وصولاً إلى "بناء إقتصاد معرفي" يحقق التنمية الإقتصادية بوسائل جديدة تخفض من الإعتماد على الموارد القابلة للنضوب.
4. يعد رأس المال الفكري مورداً استراتيجياً وسلاح تنافسي للمنظمات التي تمتلكها فقد أصبح في الوقت الراهن مصدراً من مصادر تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة.
5. مهما كانت النماذج القياسية لقياس رأس المال الفكري، فإنها لا يمكنها قياس رأس المال الفكري بصفة دقيقة ومطلقة لأنها لا يمكنها قياس المعرفة الكامنة الموجودة في عقول الأفراد.
6. يلعب الابداع والابتكار دوراً أساسياً للوصول إلى منتجات أو خدمات ذكية جديدة في السوق أو بإدخال تعديلات وتحسينات على الخدمات الحالية، لذا لابد من الدخول في عالم الاقتصاد المعرفي للاستفادة من مزاياه في تقليص الفجوة المعرفية.
7. ولكي تحقق منظمات الأعمال أهداف الربحية والاستدامة المنشودة ينبغي عليها رفع مقدراتها المعرفية ذات الصلة بخلق وتكوين المعرفة الإستراتيجية والموارد المعرفية المتمثلة في (الإبداع المعرفي، تكنولوجيا المعرفة، رأس المال المعرفي، التعلم التنظيمي).

التوصيات:

1. ضرورة التحول نحو اقتصاد المعرفة فهو اتجاه مؤسس لاقتصاد ما بعد البترول (الثروة الناضبة).
2. إن الانتقال إلى مجتمع المعلومات يتطلب مساهمة كافة الأطراف المعنية بعدّها عاملاً أساسياً لنجاح مثل هذه الاستراتيجيات وهي: الحكومة، منظمات الأعمال، المواطنون والمجتمع المدني.
3. ضرورة بناء بنى ارتكازية متطورة ومؤهلة لاستقبال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسهل عملية تبادل المعلومات والاتصالات.
4. اعتبار المعرفة رأس مال فكري ومورد استراتيجي في منظمات الأعمال البنوك عليها العمل على استثمارها وتطويعها بما يتلائم مع الاقتصادات النامية، وتخزينها بكفاءة.
5. دعم سياسة الإبتكار والإبداع وتشجيع العقول المهاجرة على العودة إلى وطنها بهدف الإستفادة من خبراتها والتعلم من مستجداتها كل حسب تخصصه.
6. تقديم الدعم والتحفيز للكفاءات الفردية والجماعية لإظهار معرفتهم الكامنة والمخزنة في عقولهم وتشجيعهم على التصريح أو تبادل الأفكار واقتسامها من خلال التفاعل الايجابي والدائم بين تلك الكفاءات، وضرورة تحويلها إلى تطبيقات تحقق الأداء المتميز.
7. زيادة الاهتمام بتبني الإبداع المعرفي لأنه يعد أكثر متطلبات تحقيق التنمية الشاملة بكافة مجالاتها قوة وذلك بتخصيص ميزانية مالية خاصة بعملية الإبداع والتجديد.
8. أهمية التنسيق بين الدول وتبادل المعلومات والخبرات حول كل المخاطر المحتملة.

المصادر:

1. تقرير مجموعة خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العراقيين، العراق، 2017، ص2.
2. جدي، شوقي وزوبير، محمد، (2011)، الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر.
3. حسين عجلان حسن، (2019)، الاستثمار في رأس المال المعرفي بين وحدة القياس واشكالية التكوين، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
4. الحلالمة، محمد عزت والعزاوي، سامي فياض، (2009)، دراسة في رأس المال المعرفي وأثره في أسباب النجاح الاستراتيجي لمنظمات الأعمال، عمان.
5. ستيوارت توماس، (2004)، ثورة المعرفة ورأس المال الفكري، ترجمة: علاء أحمد صلاح، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة.
6. العربية، عصام فهد، (2004)، قياس رأس المال الفكري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع، جامعة الزيتونة، الأردن.
7. العنزي، سعد علي وصالح، أحمد علي، (2009)، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، الأردن.
8. Boston Consulting Group market analysis, (2017). "Winning in IoT, It's All About the Business Processes.
9. http://www.nasdaq.com.2019.